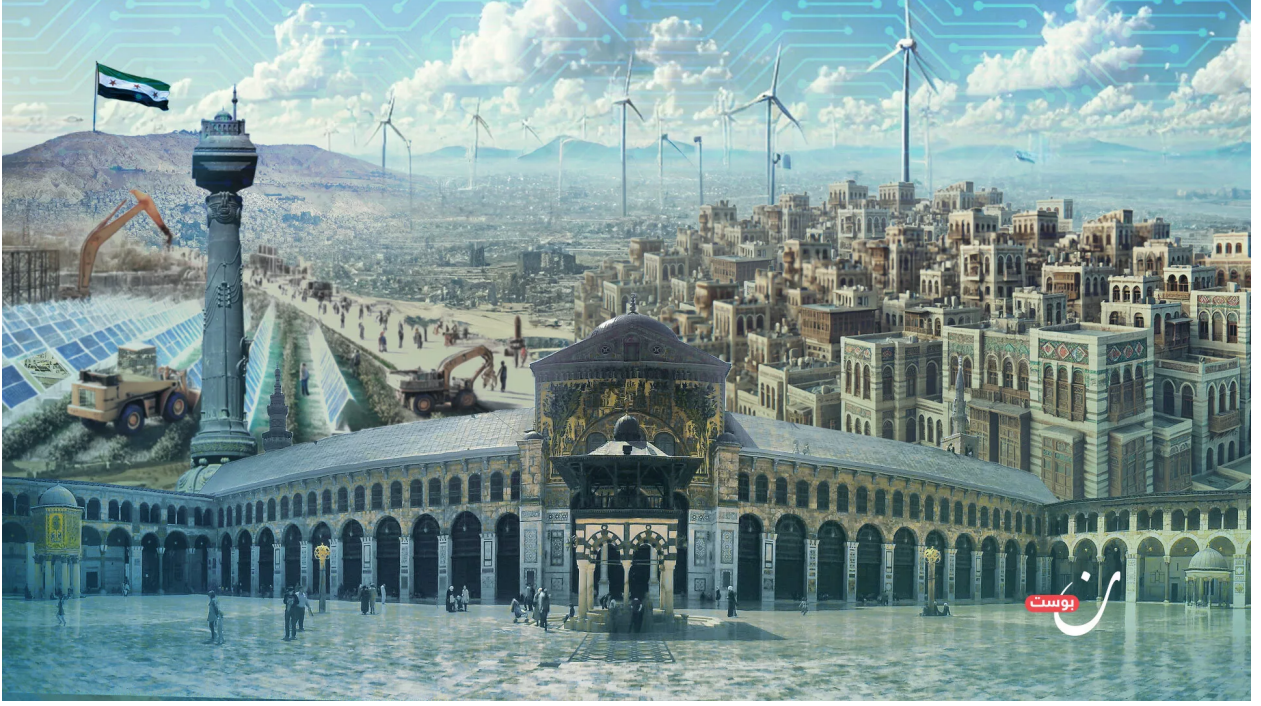


من سايكس بيكو إلى “الدولة 3.0”: إعادة تصوّر مستقبل سوريا بعد الأسد

كتبه محمد بشير | 1 يناير، 2025



زرت سوريا الأسبوع الماضي بعد سقوط النظام، الناس تحتفل في الشوارع طوال الوقت، كأنهم في حلم لا يريدون الاستيقاظ منه، لكن ما رأيته بجانب هذا الفرح لم يكن مجرد انعكاس لدولة عانت ثورة وحرّبًا، بل لوطن بأكمله وصل إلى **مرحلة ما قبل الصفر**.

البنية التحتية كانت شبه معدومة؛ طرقٌ مدمرة، مستشفيات مهجورة، ومؤسسات حكومية منهارة. الخدمات الأساسية التي تُبقي الدول قائمة، كالكهرباء والماء والصحة والتعليم، كانت إما غائبة تمامًا وإما تعمل بشكل بدائي لا يلبي الحد الأدنى من احتياجات الناس. تشعر حينها بثقل المسؤولية وربما غموض المستقبل، لكنني أدركت أيضًا أن هذا الخراب يحمل في طياته فرصة لا تُقدّر بثمن.

عندما تكون الدولة في وضع “تحت الصفر”، تُصبح هناك فرصة فريدة لإعادة البناء من البداية، من دون القيود التي تفرضها الهياكل القديمة أو الأنظمة المتهاكمة. هنا، يمكن أن تبدأ سوريا برؤية جديدة كليًا، مستفيدة من الأدوات الحديثة والنماذج المتطورة لبناء دولة حديثة، تلبي تطلعات شعبها وتُعيد لهم الأمل في المستقبل.

ومع انهيار المؤسسات القديمة، تبرز **“الدولة 3.0”** كنموذج مثالي، ليس فقط لاستعادة ما فُقد، بل لإعادة تعريف مفهوم الدولة بالكامل. إنها فرصة لبناء نظام شفاف، مبتكر، وفعال، يُعيد للسوريين إحساسهم بالانتماء والكرامة.

لطالما شكّلت اتفاقية سايكس-بيكو عام 1916 ركيزة أساسية في تقسيم الشرق الأوسط الحديث، حيث قسّمت القوى الاستعمارية الفرنسية والبريطانية المنطقة إلى مناطق نفوذ دون أي اعتبار للتنوع الثقافي أو التاريخي أو الديموغرافي.

خلقت هذه الحدود المصطنعة دولاً هشة سياسياً ومجتمعات مفككة اجتماعياً، وكانت سوريا من أبرز الأمثلة على هذا الإرث، إذ وُلدت في سياق جيوسياسي فرضته القوى الاستعمارية، وظلت تكافح مع هويتها وإدارتها منذ استقلالها.

مع انهيار الدولة السورية نتيجة الثورة والصراع المستمر منذ عام 2011، تقف البلاد اليوم على حافة فرصة تاريخية لإعادة بناء نفسها من جديد، لكن إعادة البناء لا ينبغي أن تكون على أسس الماضي الفاشلة.

فبدلاً من السعي لإعادة نموذج الدولة المركزية التقليدية الذي كرس الإقصاء والفساد، يمكن لسوريا أن تتبنى نموذج “الدولة 3.0”، وهو نموذج حديث يقوم على التكنولوجيا والشفافية ومشاركة المواطنين، بهدف تحقيق نقلة نوعية نحو مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً.

ومع ما تقدم التكنولوجيا الحديثة اليوم، يمكن لسوريا أن تتجاوز هذا الإرث التاريخي لتصبح نموذجاً عالمياً لدولة تستثمر في العدالة والابتكار.

لماذا فشلت الدولة السورية التقليدية؟

يعود الفشل البنيوي للدولة السورية إلى جذور سياسية وتاريخية، تبدأ من إرث سايكس-بيكو، مروراً بتعاقب الأنظمة المركزية القمعية. لم تستطع سوريا منذ استقلالها عام 1946 تطوير بنية سياسية تستوعب التنوع المجتمعي والديموغرافي، بدلاً من ذلك ركّزت السلطة في يد أقلية محدودة، بينما تُركت المحافظات الكبرى مثل حلب ودير الزور لتصارع مشكلاتها دون دعم حقيقي.

جاء عهد الأسد ليكرّس نموذج الدولة المركزية الشمولية، معتمداً على القوة العسكرية والأمنية لإحكام قبضته على البلاد، ما عمّق الإقصاء والتهميش وزاد من تغذية الفساد والمحسوبية. كانت النتيجة نظاماً هشاً تحوّل إلى شرارة لانفجار اجتماعي في العام 2011، حيث فجّرت الاحتجاجات السلمية سنوات من الغضب الشعبي المكبوت، وتحولت البلاد إلى ساحة حرب دموية، أدّت إلى انهيار الدولة وتشظي المجتمع، مع دمار شامل للبنية التحتية، وتهجير الملايين.

اليوم، وبعد انتصار الثورة، تبدو سوريا أمام فرصة لإعادة بناء نفسها ليس فقط من حيث البنية التحتية، بل على مستوى المفهوم الكلي للدولة. هنا، يُقدّم نموذج “الدولة 3.0” رؤية متكاملة لبناء دولة حديثة تلبي تطلعات المواطنين وتستجيب لتحديات العصر.

ما هي "الدولة 3.0"؟

"الدولة 3.0" هي رؤية مبتكرة لدولة المستقبل، تقوم على استخدام التكنولوجيا لتطوير الحوكمة، وتتبنى اللامركزية، والشفافية، والشمولية في كل مستوياتها، بخلاف الدولة التقليدية التي تعتمد على الهياكل البيروقراطية المترهلة، تستفيد "الدولة 3.0" من أدوات مثل **الذكاء الاصطناعي**، **البلوكتشين**، **المدن الذكية**، **الأنظمة الرقمية** لتقديم خدمات حكومية بكفاءة وسرعة مع تحقيق الشفافية الكاملة.

هذا النموذج مصمم خصيصًا ليعمل في سياقات ما بعد النزاع، حيث يمكنه تجاوز القيود التقليدية وبناء منظومات متكاملة بسرعة تلبي الاحتياجات العاجلة للسكان، وفي الوقت ذاته يُؤسس لدولة قادرة على تحقيق الاستقرار والنمو طويل الأمد.

فرص بناء سوريا بتبني نموذج "الدولة 3.0"

تشكل الأمثلة التالية أبرز الأمثلة العملية لكيفية استفادة سوريا من نموذج "الدولة 3.0" لإعادة بناء نفسها من الصفر، ورغم تعدد هذه المحاور وتكاملها، فإنها في جوهرها تركز على مبدأ رئيسي: استخدام التكنولوجيا لتحقيق الشفافية والكفاءة، وتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار.

الهدف الأساسي من هذا النموذج ليس فقط استعادة ما دُمّره الحرب، بل بناء دولة أكثر عدلاً وشمولية واستدامة. وما يلي هو ملخص لكل من هذه الفرص، التي تمثل أركاناً أساسية لبناء سوريا المستقبل.

1. الحوكمة اللامركزية: إعادة السلطة إلى المجتمعات المحلية

لطالما كانت مركزية السلطة في دمشق أحد أكبر أسباب تدهور الدولة السورية، حيث أدّت إلى تهميش المناطق الأخرى وعجزها عن تلبية احتياجات سكانها. لكن مع نموذج "الدولة 3.0"، يتم قلب المعادلة بالكامل من خلال تبني **الحوكمة اللامركزية**، التي تمنح المجتمعات المحلية سلطة حقيقية لإدارة شؤونها.

في هذا النموذج، تُنشأ **مجالس محلية منتخبة** في كل منطقة، تتمتع بصلاحيات واسعة لتخطيط المشاريع، توزيع الموارد، وتنفيذ الأولويات التي يحددها السكان. وبفضل **أنظمة البلوكتشين**، يمكن للمواطنين المشاركة مباشرة في اتخاذ القرارات عبر آليات شفافة للميزانية التشاركية، حيث يصوّتون على كيفية إنفاق الموارد العامة في مجتمعاتهم. هذه الأنظمة الرقمية تضمن تتبّع كل دينار يُنفق، ما يُغلق أبواب الفساد ويعزز الثقة.

النتيجة؟ استجابة أسرع وأكثر كفاءة لاحتياجات المناطق المختلفة، شعور بالعدالة بين المواطنين، وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. لأول مرة، يصبح المواطن جزءًا من عملية اتخاذ القرار، وليس مجرد متلقٍ للقرارات المفروضة من الأعلى.

2. إعادة بناء البنية التحتية: سرعة وكفاءة بفضل التكنولوجيا

تسببت الحرب في سوريا بدمار واسع للبنية التحتية، من الطرق والمستشفيات إلى شبكات الكهرباء والمياه، ما جعل إعادة الإعمار تحديًا ضخمًا. ومع ذلك، يُمكن لتقنيات “الدولة 3.0” تقديم حلول ذكية تضمن سرعة وكفاءة في إعادة البناء، مع تقليل التكاليف وتحقيق استدامة طويلة الأمد.

بفضل **الذكاء الاصطناعي**، يمكن تحليل الأضرار وتحديد الأولويات بشكل علمي، حيث تُخصص الموارد وفقًا للبيانات الفعلية، ما يقلل الهدر ويضمن أن الجهود تتركز على المناطق الأكثر احتياجًا.

إلى جانب ذلك، يمكن استخدام **تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد** لبناء وحدات سكنية ومستشفيات بتكاليف منخفضة وفي وقت قياسي، ما يساعد في توفير المأوى والخدمات الصحية للسكان بأسرع وقت ممكن.

أما المناطق الريفية، التي غالبًا ما تُترك دون خدمات أساسية، فيمكن إمدادها بالكهرباء عبر شبكات **الطاقة المتجددة**، مثل أنظمة الطاقة الشمسية والرياح، التي توفر حلولاً مستدامة وفعّالة.

النتيجة؟ إعادة تأهيل المدن والمناطق المدمرة بسرعة وكفاءة، مع تحسين جودة البنية التحتية بالاعتماد على تقنيات حديثة ومستدامة، ما يضع أساسًا قويًا لسوريا المستقبل.

3. الهوية الرقمية: إعادة بناء الثقة وإدماج الجميع

أحد أكبر التحديات التي واجهتها سوريا في سنوات الحرب هو غياب نظام هوية موثوق، ما أدى إلى تهमيش ملايين السوريين، وخاصة النازحين واللاجئين، الذين فقدوا وثائقهم أو لم يتمكنوا من تسجيل أبنائهم. في نموذج “الدولة 3.0”، تُصبح **الهوية الرقمية** حلًا جذريًا لإعادة دمج جميع السكان في منظومة الدولة.

يُبنى هذا النظام على تقنية **البلوكتشين**، ما يضمن تسجيل جميع المواطنين ببيانات يومية دقيقة، مثل بصمات الأصابع أو قزحية العين، لضمان هوية فريدة لكل فرد. عبر هذه الهوية الرقمية، يمكن للسوريين الوصول بسهولة إلى الخدمات الأساسية، كالرعاية الصحية والتعليم والمساعدات الإنسانية، دون الحاجة إلى أوراق تقليدية قد تكون مفقودة أو صعبة التحقق.

الأهم من ذلك أن هذا النظام يعيد الحقوق للنازحين واللاجئين، حيث يمكنهم استخدام هوياتهم الرقمية لاستعادة ممتلكاتهم، أو حق المشاركة في الانتخابات المحلية، ما يتيح لهم المساهمة في إعادة بناء مجتمعاتهم.

النتيجة؟ نظام يحقق العدالة في الوصول إلى الخدمات، يبسط عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار، ويعزز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة الجديدة، ليصبح لكل فرد مكان في سوريا المستقبل.

4. الاقتصاد الرقمي: بوابة للنمو والازدهار

الاقتصاد السوري، الذي عانى انهيارًا شبه كامل، بحاجة إلى إعادة بناء جذري يعيد الثقة والفرص للمواطنين. في نموذج **الدولة 3.0**، يمكن يُعاد هيكلة الاقتصاد ليصبح أكثر كفاءة وشفافية، مع التركيز على التكنولوجيا كأداة محورية للنهوض.

- **أنظمة التمويل اللامركزية:** باستخدام تقنية **البلوكتشين**، يمكن إنشاء منصات رقمية تمنح أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصولاً مباشرًا إلى التمويل. هذه الأنظمة لا تضمن فقط الشفافية، بل تُشجع الابتكار وتعيد تنشيط الاقتصاد المحلي.
- **مناطق اقتصادية رقمية:** يمكن تحويل مدن مثل دمشق وحلب إلى مراكز اقتصادية رقمية، توفر بيئة ملائمة للشركات الناشئة والاستثمارات في التكنولوجيا والطاقة المتجددة، مع إعفاءات ضريبية وبنية تحتية متطورة لجذب المستثمرين.
- **العمل عن بُعد:** تطوير منصات للعمل عن بُعد يُتيح للسوريين دخول سوق العمل العالمي، مما يوفر دخلًا مستدامًا، خصوصًا في المناطق التي تعاني من ضعف النشاط الاقتصادي المحلي.

النتيجة؟ اقتصاد حديث قائم على الابتكار والتكنولوجيا، يساهم في استعادة الثقة، ويوفر مسارات جديدة للنمو والفرص. الاقتصاد السوري بحاجة إلى رؤية طموحة تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة وربط سوريا بمستقبل الاقتصاد الرقمي العالمي.

5. خدمات عامة شفافة وفعّالة: القضاء على الفساد

لطالما كان الفساد الإداري والمالي أحد أبرز أسباب انهيار الدولة السورية، حيث تسببت الموارد العامة إلى جيوب الفاسدين بدلاً من أن تصل إلى مستحقيها. تميّزت الإدارة الحكومية قبل الحرب بالبيروقراطية الثقيلة، وغياب الشفافية، وضعف الرقابة، ما أدى إلى تفكك المؤسسات وفقدان الثقة بين المواطن والدولة. وفي بيئة ما بعد الحرب يصبح الخطر أكبر، مع تزايد التنافس للسيطرة على الموارد وميزانيات إعادة الإعمار.

في نموذج “الدولة 3.0”، تتحول الشفافية من شعار نظري إلى واقع عملي بفضل **التكنولوجيا الحديثة**، التي تضمن تتبّع كل ليرة تصرف لصالح الشعب.

كيف يحدث ذلك؟

تُستخدم **تقنية البلوكتشين** لتسجيل جميع عمليات الإنفاق الحكومي، بحيث تكون مرئية للجميع، من المواطنين إلى الجهات الرقابية المحلية والدولية. وبفضل هذه التقنية، يصبح من المستحيل التلاعب بالأموال أو تحويلها إلى قنوات غير قانونية.

إلى جانب ذلك، تُساعد **أنظمة الذكاء الاصطناعي** في مراقبة أداء المؤسسات الحكومية، حيث تقوم بتحليل العمليات والكشف عن أوجه القصور، مع تقديم اقتراحات لتحسين الأداء وزيادة الكفاءة.

النتيجة؟ دولة قادرة على توزيع مواردها بفعالية، دون إهدار أو تلاعب، ما يُعيد بناء الثقة بين المواطنين ومؤسساتهم. كما يعزز هذا النموذج الثقة الدولية، ما يفتح الباب لمزيد من الدعم والتعاون في جهود إعادة الإعمار. ببساطة، مع الشفافية تتحول الدولة إلى كيان يخدم الجميع بعدل وكفاءة.

6. التعليم: بناء جيل رقمي

في عالم يتغير بسرعة مذهلة، يُصبح التعليم الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات، خاصة في دولة مثل سوريا التي عانت لأكثر من عقد من حرب دمّرت مدارسها، وحرمت ملايين الأطفال والشباب من حقهم الأساسي في التعلم.

التعليم ليس مجرد أداة لإعادة تأهيل الأفراد، بل هو الأساس الذي يمكن أن تُبنى عليه سوريا الجديدة. في نموذج “الدولة 3.0”، يُعاد التفكير في التعليم ليكون أكثر شمولاً وحدّاثاً، مستخدماً التكنولوجيا لتجاوز العقبات التقليدية.

كيف يمكن تحقيق ذلك؟

- تطوير **منصات تعليم رقمية** باللغة العربية، مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الأطفال

والشباب الذين فاتتهم سنوات من التعليم. تبدأ هذه المنصات بتعليم الأساسيات كالقراءة والرياضيات والعلوم، لكنها تمتد لتشمل المهارات المستقبلية مثل البرمجة، والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، ما يهيئ الطلاب لدخول سوق العمل الرقمي. ■ يمكن للأجهزة اللوحية المزودة بمناهج تعليمية رقمية أن تكون بديلاً سريعاً وفعالاً عن المدارس التقليدية، خاصة في المناطق النائية أو التي لا تزال تفتقر إلى البنية التحتية.

أهمية التعليم ودمجه بالتكنولوجيا

- **سدّ فجوة التعليم:** يمكن هذا النهج جيلاً كاملاً من تعويض ما فاتته من معرفة ومهارات بسبب الحرب.
- **مستقبل اقتصادي مشرق:** التعليم الرقمي لا يعدّ الشباب لسوق العمل التقليدي فحسب، بل يفتح لهم أبواب الاقتصاد الرقمي العالمي، حيث يمكنهم العمل عن بُعد، تطوير التطبيقات، أو حتى إطلاق مشاريعهم الخاصة.
- **تعزيز الاستقرار المجتمعي:** عندما يتمكن الأطفال والشباب من العودة إلى مسار التعليم، ينعكس ذلك إيجاباً على الاستقرار النفسي والاجتماعي، ويُعيد الأمل للأسر والمجتمعات.

النتيجة؟ نظام تعليمي حديث ومرن لا يُعيد فقط الأفراد إلى مقاعد الدراسة، بل يمكنهم من الإسهام في بناء بلدهم بأيديهم، وجعل سوريا نموذجاً للتعليم الرقمي في المنطقة. التعليم هنا ليس خياراً، بل ضرورة لتحقيق مستقبل أفضل للجميع.

لماذا نموذج "الدولة 3.0" هو أحد الحلول لسوريا المستقبل؟

- **الابتكار والرونة:** يعتمد النموذج على التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوكشين لتقديم حلول سريعة، ما يقلل من الوقت والموارد اللازمة للتغلب على العقبات التقليدية كالفساد والبيروقراطية.
- **إشراك المواطنين:** يوفر أدوات رقمية تمكّن المواطنين من المشاركة المباشرة في اتخاذ القرارات، مثل التصويت على المشاريع المحلية، ما يعزز الشفافية ويعيد بناء الثقة بين الدولة والشعب.
- **جذب الدعم الدولي:** تتيح الشفافية التي يوفرها النظام الرقمي توثيق وتتبع جميع عمليات الإنفاق، ما يشجّع المانحين الدوليين والمنظمات على تقديم دعم مالي أكبر بثقة.
- **تسريع إعادة الإعمار:** من خلال تقنيات مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي، يمكن تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار بسرعة وكفاءة، مع التركيز على المناطق الأكثر تضرراً.
- **العدالة والشمولية:** يضمن نظام الهوية الرقمية وصول جميع المواطنين، بمن فيهم

- النازحون واللاجئون، إلى الخدمات الحكومية والحقوق الأساسية بشكل عادل ومنظم.
- **الاستدامة البيئية:** يعتمد النموذج على مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح، ما يساهم في تقليل الانبعاثات الضارة وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.
 - **تحسين جودة الحياة:** يقدم خدمات رقمية متطورة في التعليم والرعاية الصحية والتخطيط الحضري، ما يعزز رفاهية المواطنين ويخلق بيئة أكثر استقرارًا وحيوية.

فرصة سوريا لقيادة نموذج عالمي جديد

يمثل انهيار الدولة السورية فرصة نادرة لإعادة بنائها كنموذج عالمي حديث، يدمج بين التكنولوجيا والحوكمة الرشيدة. عبر تبني نموذج "الدولة 3.0"، يمكن لسوريا أن تتحول إلى دولة قائمة على الشفافية، اللامركزية، ومشاركة المواطنين، لتكون أول دولة تتجاوز الأنماط التقليدية وتثبت أن الفوضى ليست النهاية، بل بداية جديدة.

سوريا، بخروجها من صراع مدمر، قادرة على قيادة نموذج يُلهم دولاً أخرى في المنطقة كالعراق واليمن وليبيا. يمكن لتجربتها أن تصبح مرجعًا لحلول تعتمد على تقنيات مثل البلوكتشين والذكاء الاصطناعي، لتقديم خدمات فعّالة وتحقيق العدالة. كما يمكن أن تصبح مختبرًا عالميًا للابتكار في الحوكمة الرقمية، ما يجذب الاستثمارات الدولية ويضعها في قلب مشهد التكنولوجيا الحديث.

تطبيق هذا النموذج يمكن أن يعيد تعريف الهوية الوطنية للسوريين، من خلال إشراكهم في بناء دولة تعكس طموحاتهم. وسيشكل نجاح سوريا رسالة أمل للعالم، بأن الدول المنهارة يمكن أن تتجاوز الماضي وتبني مستقبلًا مستدامًا، ليس لنفسها فقط، بل كإسهام في استقرار وأمن المجتمع الدولي. هذا ليس مجرد مشروع لإعادة الإعمار، بل خطوة حضارية تُعيد تعريف مفهوم الدولة في القرن الحادي والعشرين.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/281919/>